

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VR-167-2020) |
الصادر في الدعوى رقم (V-4458-2019) |

لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

المغاتيح:

ضريبة - ضريبة القيمة المضافة - مدد نظامية - وجوب التسجيل الإلزامي خلال المدة النظامية - غرامات - غرامة التأخر في التسجيل.

الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غرامة التأخر في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة خلال المدة النظامية - أسس المدعي اعتراضه على أن العقار عندما تم بناؤه لم يكن معذًا للبيع، وعليه لم يقم بالتسجيل الإلزامي - دلت النصوص النظامية على أن عدم التزام المدعي بالشروط والإجراءات والمدة المحددة نظامًا للتسجيل، يوجب توقيع الغرامة المالية - ثبت للدائرة أن المدعي أقر بأنه قام ببيع عقار بمبلغ يتجاوز حد التسجيل، وسجل بعد الموعد المحدد نظامًا. مؤدي ذلك: رفض الاعتراض - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢ هـ.
- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠/٢٦٠) بتاريخ ١٤٤١/٤/٢١ هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:
الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:
إنه في يوم الثلاثاء بتاريخ (٤/٢٠٢٠م) الموافق (١٦/١٤٤١هـ)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض؛ وذلك

للنظر في الدعوى المرفوعة من (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبإيداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم الدعوى (V-4458-2019) وتاريخ ٢٠١٩/٤/٤م، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي (...), هوية وطنية رقم (...), تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعترافه على غرامة التأخر في التسجيل بنظام ضريبة القيمة المضافة بمبلغ (١٠٠٠٠) ريال؛ حيث جاء فيها: «أطلب إلغاء غرامة التأخر في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة بمبلغ (١٠٠٠٠) ريال».».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجاب بمذكرة رد جاء فيها: «١- الأصل في القرار الصحة والسلامة، وعلى من يدعي خلاف ذلك أن يقدم ما يثبت دعواه.

٢- نصت الفقرة (٢) من المادة (٥٠) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون على أن «يكون حد التسجيل الإلزامي ٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي»، كما نصت الفقرة (٩) من المادة (٧٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه يعفي من التسجيل الإلزامي أي شخص تزيد قيمة توريداته السنوية عن حد التسجيل الإلزامي دون أن تزيد على مبلغ مليون ريال، وذلك قبل الأول من شهر يناير ٢٠١٩. ومع ذلك، يجب أن يقدم طلب التسجيل في أو قبل موعد أقصاه ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨. وبالاطلاع على بيانات المدعي لدى الهيئة يتضح أن أول طلب تسجيل في ضريبة القيمة المضافة تقدم به المدعي كان بتاريخ ٤٠١٩/٠٣/٢٠م (أي بعد فوات المدة النظامية).

٣- المدعي أقر أثناء عملية التسجيل بتجاوز إيراداته للحد الإلزامي للتسجيل، بالإضافة إلى قراره في الدعوى بعملية بيع عقار بلغت قيمته تسعمائة وسبعين ألف (٩٧٠,٠٠٠) ريال.

٤- وبناءً على ما تقدم، تم فرض غرامة التأخر في التسجيل، وذلك استناداً للمادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة التي نصت على أنه «يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال». وبناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب من اللجنة الحكم برد الدعوى».

وبعرض رد المدعي عليها على المدعي أجاب بمذكرة رد إلحاقي جاء فيها: «نفيدكم بأن العقار عندما تم بناؤه لم يكن العقار معذًّا للبيع، وعليه لم نقم بالتسجيل الإلزامي، مع ملاحظة أن شراء العقار وبناؤه تم قبل التاريخ الإلزامي لضريبة القيمة المضافة، وعندما تمت نية البيع قمنا فوراً بعد البيع بالتسجيل في القيمة المضافة، وأيضاً قمنا بسداد القيمة المضافة قبل تحصيلها من المالية، علماً أننا لسنا مطورين عقاريين، ومساحة العقار المباع ٢٧٠ مترًّا مربعاً».

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ١٦/٢/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة جلستها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المرفوعة من (...), هوية وطنية رقم (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي شخصياً، وحضرت (...), هوية وطنية رقم (...), ممثلةً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...), وبعد التثبت من صحة حضور أطراف

الدعوى بعرض بطاقة الهوية الوطنية لكل منهما عبر نافذة مكبرة والتحقق من صفة كل منهما، قررت الدائرة السير في إلغاء غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ ١٠٠٠٠ ريال؛ وذلك للأسباب الواردة تفصيلاً في لائحة الدعوى. وبسؤال ممثلة الهيئة عن جوابها على لائحة دعوى المدعي، تمسكت بصحبة قرار الهيئة؛ وذلك للأسباب الواردة تفصيلاً في مذكرة الهيئة الجوابية، وطلبت رد الدعوى. وبسؤال طرفي الدعوى فيما إذا كان لديهما ما يودان إضافته. أضاف المدعي أنه استلم خطاب الضريبة من المشتري والموجه إلى وزارة الإسكان، وكان ذلك بعد عملية البيع، التي أجابت أنه لا تتحمل كل مبلغ البيع، بل إنه لم يستلم فرق البيع حتى تاريخه، عدا أن النظام جديد وليس من السهل تبيان جميع أحکامه، إضافة إلى أنه ملتزم بالسداد، وسدد الضريبة المفروضة بما فيها الجزء الخاص بالمشتري، والتي لم يكن من المفروض أن يتحملها هو، واكتفى بما قدم. واكتفت ممثلة الهيئة بما سبق أن قدمت. وبعد المناقشة قررت الدائرة قفل باب المراقبة ورفع الجلسة للمداوله وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٤/٢٦هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعي يهدف من دعوته إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخير في التسجيل؛ وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ؛ وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى، أن المدعي تبلغ بالقرار بتاريخ ٢٦/٣/٢٠١٩م وقدم اعتراضه بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٩م، فإن الدعوى بذلك قد استوفت أوضاعها الشكلية؛ مما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة أن المدعي عليهما أصدرت قرارها ضد المدعي بفرض غرامة التأخير في التسجيل بمبلغ وقدره (١٠٠٠٠) ريال استناداً إلى المادة (الواحدة والأربعين) من نظام ضريبة القيمة المضافة التي نصت على أنه «يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدد المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال»؛ وذلك لتأخر المدعي في التسجيل عن الموعد النظامي المحدد، وحيث يدفع المدعي بأنه لم يقم بأي عملية بيع في

عام ١٤٢٠م؛ وحيث إن المدعي أقر بأنه قام ببيع العقار في ٢٣/١/١٩٤٠م، وأرفق كشف الحساب الذي يوضح إيداع المبلغ (٩٧٠,٠٠٠) ريال في ذلك التاريخ، وقام بالتسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة في ٤/٣/١٩٤٠م، أي بعد الموعد المحدد نظاماً، بنهاية الشهر التالي للشهر الذي تم فيه البيع؛ وحيث إن الأصل في قرار الجهة الإدارية الصحة والسلامة، وعلى من يدعى عكس ذلك إثباته بكل طرق الإثبات، مما ترى معه الدائرة صحة فرض الغرامة استناداً إلى المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

أولاً: من الناحية الشكلية:

- قبول الدعوى شكلاً.

ثانياً: من الناحية الموضوعية:

- قررت الدائرة رفض الدعوى المقامة من (...), هوية وطنية رقم (...), فيما يتعلق بطلب إلغاء غرامة التأخير في التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة المفروضة بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وحددت الدائرة يوم الأحد الموافق ١٢/٠٧/٢٠٢٠م، موعداً لتسليم نسخة القرار، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.